**Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)**
**2026, VOL. 07, NO. special, 237-251, E-ISSN:** 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
**DOI:** https://doi.org/10.56967/ejfb20261029

# *The role of digital financial inclusion in reducing financial exclusion in Iraq*

Mohammed H. K. Al-Juboury [1] ،Yassin N. A. Al-Sultany [2*]
[1] Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, Karbala, Iraq
[2] Department of Information Systems Management, college of Business Informatics, University of Information Technology and Communications, Baghdad, Iraq
Mohammad.h@uokerbala.edu.iq ، yassin.n@uoitc.edu.iq

**Article information:**
Published: 5–11– 2026

**Corresponding author:**
Yassin N. A. Al-Sultany
yassin.n@uoitc.edu.iq

**This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.**

## Abstract:

This research aims to clarify the theoretical framework of the concepts of digital financial inclusion and financial exclusion, explaining their main causes and analyzing the role of digital financial inclusion in reducing financial exclusion. Digital financial inclusion is one of the most important pillars contributing to economic development. The importance of this research stems from the significance of studying financial exclusion in modern economic literature, as it addresses a crucial aspect of Iraqi society that exacerbates poverty and deprivation. The research highlights the role of digital financial inclusion in mitigating and addressing this issue. It is based on the hypothesis that digital financial inclusion significantly contributes to reducing financial exclusion by bringing financial services closer to those excluded in remote areas and integrating them into the formal financial system. The research concludes that digital financial inclusion provides financial services in a digital format suitable for the needs of poor and marginalized groups, especially in remote and rural areas. It recommends developing a strategic plan with a specific timeframe, implemented in phases, to achieve a high level of digital financial inclusion in remote areas, supported by sufficient financial resources and an appropriate legal framework.

**Keywords:** Financial exclusion, digital transformation, financial inclusion, digital payment systems, electronic wallets.

## Conclusions:

1- The study confirmed the hypothesis that Digital financial inclusion contributes significantly to reducing financial exclusion by bringing financial services closer to those excluded in remote areas and integrating them into the formal financial system.
2 - Digital financial inclusion provides digital financial services suitable for the needs of poor and marginalized groups, especially in remote and rural areas.
3 - Financial exclusion is a type or part of social exclusion, and it manifests as the inability of individuals to access financial services for various reasons, thus increasing their social exclusion.
4 - During the study period, digital financial inclusion in Iraq contributed to providing digital financial services to many segments of society, which helped integrate them into the formal financial system and consequently reduce the extent of financial exclusion.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع، العدد الخاص، الصفحات 237-251

# دور الشمول المالي الرقمي في الحد من الاستبعاد المالي في العراق

محمد حسين كاظم الجبوري [1*] ، ياسين نادب علي السلطاني [2]
[1] قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق
[2] قسم ادارة انظمة المعلوماتية، كلية معلوماتية الاعمال، جامعة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، بغداد، العراق
Mohammad.h@uokerbala.edu.iq ، yassin.n@uoitc.edu.iq

**معلومات البحث:**
• تاريخ النشر: 2026 –11– 5

**المؤلف المراسل:**
ياسين نادب علي السلطاني
yassin.n@uoitc.edu.iq

**هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)**

**المستخلص:**
يهدف البحث إلى توضيح الإطار النظري لمفهومي الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي وتوضيح اهم اسبابه وتحليل دور الشمول المالي الرقمي في تقليل الاستبعاد المالي ، إذ ان الشمول المالي الرقمي أحد اهم الركائز الأساسية الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث خاصة في البلدان النامية مثل العراق، الذي يعاني جزء كبير من السكان من الاستبعاد المالي نتيجة عدم القدرة على الوصول الخدمات المصرفية التقليدية او ارتفاع تكاليفها وانخفاض الوعي المالي وضعف البنية التحتية المالية، وتأتي أهمية هذا البحث من اهمية دراسة موضوع الإستبعاد المالي في الأدبيات الاقتصادية الحديثة لكونه من المواضيع التي تمس احد الجوانب المهمة في المجتمع العراقي والتي تعزز الفقر والحرمان، وتسليط الضوء على دور الشمول المالي الرقمي في الحد منها ومعالجتها، وينطلق البحث من فرضية مفادها، ان الشمول المالي الرقمي يسهم بشكل كبير في الحد من الاستبعاد المالي من خلال تقريب الخدمات المالية من المستبعدين في المناطق النائية ودمجهم في المنظومة المالية الرسمية، وتوصل البحث الى ان الشمول المالي الرقمي يوفر خدمات مالية بصورة رقمية مناسبة لإحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة وخاصة في المناطق النائية والريفية، وأوصى بوضع خطة ستراتيجية لفترة زمنية محددة تطبق على شكل مراحل تستهدف تحقيق مستوى عالٍ من الشمول المالي الرقمي في المناطق النائية، وتوفير الموارد المالية الكافية له مدعوم باطار قانوني مناسب.

**الكلمات المفتاحية:** الاستبعاد المالي، التحول الرقمي، الشمول المالي، انظمة الدفع الرقمية، المحافظ الالكترونية.

## المقدمة:

يشهد النظام المالي العالمي تحولات جوهرية بفعل التطور السريع في التقنيات الرقمية، حيث برز مفهوم الشمول المالي الرقمي كأداة فعّالة لمعالجة ظاهرة الاستبعاد المالي التي تعاني منها شرائح واسعة من المجتمع لا سيما في الدول النامية، وفي العراق لا يزال القطاع المالي يعاني من ضعف الانتشار المصرفي واقتصار تركز الفروع المصرفية في مراكز المدن وانخفاض مستويات الثقة بالخدمات المالية الرسمية فضلاً عن محدودية الثقافة المالية الأمر الذي أسهم في اتساع فجوة الاستبعاد المالي، وفي هذا السياق يبرز الشمول المالي الرقمي بوصفه مفهوماً حديثا لتجاوز القيود التقليدية من خلال توفير خدمات مالية مرنة ومنخفضة التكلفة باستخدام الهواتف الذكية والمنصات الإلكترونية مما يتيح دمج الفئات المهمشة مالياً ضمن النظام المالي الرسمي، ويسعى البحث إلى تحليل دور الشمول المالي الرقمي في تقليل الاستبعاد المالي في العراق وبيان القنوات التي يعمل من خلالها والتحديات التي تعيق تعظيم أثره التنموي.

قسمت الدراسة الى أربع محاور، تناول المحور الأول مراجعة الدراسات السابقة ومنهجية البحث، وتضمن المحور الثاني الجانب النظري، في حين خصص المحور الثالث للجانب التطبيقي، كما خصص المحور الرابع لاستعراض اهم النتائج والتوصيات.

### المحور الأول: منهجية البحث و مراجعة الدراسات السابقة

#### اولاً: منهجية البحث

**1. مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:-

- هل ان الشمول المالي الرقمي يسهم في الحد من الاستبعاد المالي ؟
- ماهي الاساليب التي يؤثر فيها الشمول المالي الرقمي على الاستبعاد المالي ؟

**2. أهمية البحث:**

تأتي أهمية هذا البحث من اهمية دراسة موضوع الإستبعاد المالي في الأدبيات الاقتصادية الحديثة لكونه من المواضيع التي تمس احد الجوانب المهمة في المجتمع العراقي والتي تعزز الفقر والحرمان، وتسليط الضوء على دور الشمول المالي الرقمي في الحد منها ومعالجتها..

**3. أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى توضيح الإطار النظري لمفهومي الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي وتوضيح اهم اسبابه وتحليل دور الشمول المالي الرقمي في تقليل الاستبعاد المالي .

**4. الفرضيات:**

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

( ان الشمول المالي الرقمي يسهم بشكل كبير في الحد من الاستبعاد المالي من خلال تقريب الخدمات المالية من المستبعدين في المناطق النائية ودمجهم في المنظومة المالية الرسمية )

**5. مجتمع وعينة البحث:**

تمثل مجتمع الدراسة بالمجتمع العراقي الذي يعاني من صعوبة الحصول على الخدمات المالية الرقمية.

**6. أسلوب البحث:**

من اجل التوصل الى مشكلة البحث ووضع الحلول المناسلة لها تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وبإستخدام كافة البيانات والمعلومات للتوصل الى نتائج البحث.

**ثانياً: مراجعة الدراسات السابقة**

تحتل الدراسات السابقة أهمية محورية في تناول إشكالية الاستبعاد المالي ودور الشمول المالي في الحد منه، كون الرجوع إلى ما طرحه الباحثون يعد إطار علمي يساعد في بناء الأساس النظري والتطبيقي للدراسة الحالية، من خلال الوقوف على المفاهيم الرئيسة، والنماذج المستخدمة، والمتغيرات المعتمدة، فضلاً عن الأساليب الكمية التي تم توظيفها في تحليل العلاقة بين الشمول المالي وأبعاد الاستبعاد المالي، والنتائج التي تم التوصل إليها،كما تسهم هذه الدراسات في بلورة مشكلة البحث بشكل أدق، وتحديد أبعادها، واختيار المنهجية المناسبة لمعالجتها،وبالاعتماد على ما توفر من مصادر في هذا المجال، ، لم نجد من الدراسات التي تناولت الاستبعاد المالي في العراق، أما الدراسات الأجنبية ، فقد ركزت بشكل أكبر على تحليل دور الشمول المالي في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز الادماج الاقتصادي، وتقليل الفجوات بين الفئات المختلفة، إلا أنها لم تتناول بشكل كافٍ بعض الأبعاد المركبة للاستبعاد المالي ضمن إطار تحليلي متكامل،اذ هدفت دراسة(Horská et al., 2020) إلى تحديد مستوى المعرفة والمهارات المالية لدى سكان الريف، وذلك من خلال دراسة حالةإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (بولندا)، باعتبارها عوامل تلعب دورًا حاسمًا في الحد من ظاهرة الاستبعاد المالي، من خلال دراسات أجراها الباحث على عينة عشوائية مكونة من 1000 شخص، وتوصلت الى ان سكان المناطق الريفية في بولندا يتسمون بمستوى متوسط من

المعرفة والمهارات المالية وهو ما يزيد من الاستبعاد المالي. كما تضمنت دراسة (Gloukoviezoff, 2023) دراسة العلاقة بين الاستبعاد المالي والمديونية المفرطة، وتوصلت الى ان الاستبعاد المالي والمديونية مرتبطان بشكل وثيق حيث الاشخاص المثقلين بالديون دائما يواجهون صعوبة الوصول للخدمات المالية، كما تضمنت دراسة (Choudhary, 2023) اثر برامج التدريب على الثقافة المالية للنساء المهمشات في البلدان النامية، وتوصلت الى ان برامج التدريب تؤثر ايجابا على الشمول المالي ومن ثم تمكين النساء المهمشات وقدمت الورقة رؤى لاصحاب القرار تسهم في تعزيز الثقافة المالية، وتضمنت دراسة (Kaur & Arora, 2026) العلاقة بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والإستبعاد المالي بين النساء المتزوجات في الهند، وتوصلت الى إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يزيد بشكل ملحوظ من احتمالية الإستبعاد المالي ، مع ملاحظة تدرجه بأكثر حدة بين النساء الريفيات والنساء ذوات الوصول المحدود إلى وسائل الإعلام.

ومن هنا، تحاول دراستنا بيان طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستبعاد المالي وتختلف عن الدراسات السابقة من خلال بيان دور الانظمة الرقمية التي تعزز الوصول للخدمات المالية بشكل رقمي وهو ما يوسع الشمول المالي ويقلص نطاق الاستبعاد المالي.

## المحور الثاني : الجانب النظري

### المطلب الاول : مفهوم الشمول المالي الرقمي – الاهمية – الاهداف – المعوقات

**اولاً: مفهوم الشمول المالي الرقمي ( Digital Financial Inclusion ):** يشيرالشمول المالي بصورة عامة الى توفر الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع عبرقنوات رقمية رسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والائتمان والتأمين، لتجنب لجوء البعض إلى استخدام وسائل غير رسمية وغير خاضعة لأدنى حد من الرقابة والإشراف مما يؤدى إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية التي يحتاجونها، والشمول المالي الرقمي هو صورة من صور الشمول المالي ويشير إلى قدرة السكان غير المشمولين ماليا على الوصول الى الخدمات المالية الرسمية بصورة رقمية بحيث تكون تلك الخدمات مناسبة لاحتياجاتهم بكلفة مقبولة وضمن إطار تشريعي ملائم لتحقيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي( شبلي، 2024، :218) .

لذلك الشمول المالي الرقمي يتضمن استخدام الوسائل الرقمية للوصول إلى الفئات المستبعدة مالياً والتي لم تحصل على خدمات مالية كافية عبر توفير مجموعة من الخدمات المالية تناسب احتياجاتهم ، كما ان الشمول المالي الرقمي هو توفير

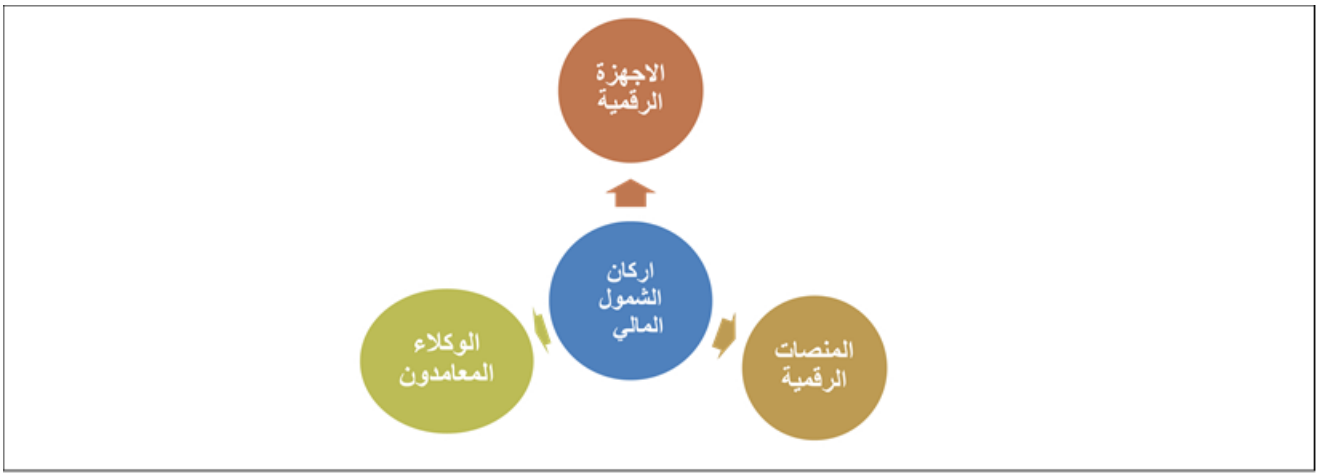
الخدمات المالية مثل المدفوعات، الادخار، الائتمان، والتأمين من خلال استخدام التقنيات الرقمية للفئات المهمشة التي لا تصلها الخدمات البنكية التقليدية أو التي تعاني من نقص في هذه الخدمات بتكلفة ميسورة وشروط مستدامة. كذلك الشمول المالي الرقمي هو استخدام الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين مالياً والذين لا يحصلون على الخدمات المالية الكافية من خلال مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم والتي يتم تقديمها بتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات ( Peterson K,2018: 329-340).

**ثانياً: الاركان الأساسية للشمول المالي الرقمي:**

**1 - المنصات الرقمية:** تتمثل المنصات الرقمية في البنية التحتية التكنلوجية التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية وتنفيذ المعاملات المرتبطة بها من خلال الوسائط الرقمية مثل شبكات الإنترنت والخوادم والتطبيقات والواجهات البرمجية، دون حاجة إلى تواجد مادي للعملاء في الفروع المصرفية ، وتؤدي هذه المنصات دوراً محورياً في توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي من خلال خفض تكاليف المعاملات وتسهيل الوصول وزيادة استخدام الخدمات المالية الرسمية لا سيما الفئات المحرومة مصرفياً، وتعتبر المنصات الرقمية حلقة الوصل بين المستخدمين والمؤسسات المالية ومزودي خدمات الدفع والجهات التنظيمية، كما هي الأساس الذي تقوم عليه الخدمات المالية الرقمية الحديثة، وهذه المنصات لها بعض المميزات اهمها تسهيل الوصول كونها متاحة باستمرار بغض النظر عن الموقع الجغرافي ، والقابلية للتوسع حيث لها القدرة على زيادة المعاملات اليومية دون زيادة كبيرة في التكاليف كذلك تبسيط العمليات المطلوبة من خلال أتمتة المهام وتقليل الأخطاء البشرية ، كما توفر بيانات من خلال جمع معلومات تساعد في تحسين تجربة المستخدم وفهم السوق.

2- **الوكلاء المعتمدون :** ويتمثلون بنقاط البيع أو أفراد طبيعيون يتم ترخيصهم من قبل المؤسسات المالية أو مزودي خدمات الدفع لغرض تمثيلها في تقديم خدمات مالية أساسية بشكل رقمي خاصةً في المناطق الريفية أو النائية أو منخفضة الكثافة المصرفية ، ويؤدي الوكلاء المعتمدون مجموعة من الخدمات المالية الرقمية من أهمها الإيداع النقدي (Cash-in)لتحويل النقد إلى رصيد إلكتروني في حساب العميل أو المحفظة الرقمية، والسحب النقدي (Cash-out)لتحويل الرصيد الإلكتروني في حساب العميل إلى نقد، كذلك تحويل الأموال بين الأفراد أو المحافظ الرقمية ودفع الفواتير والخدمات والرسوم الحكومية، بالاضافة الى امكانية فتح الحسابات الرقمية والتحقق الأولي من هوية العميل ، وتسهم تلك الخدمات في تمكين الفئات غير المشمولة مصرفياً من التعامل مع النظام المالي دون الحاجة إلى حساب مصرفي تقليدي أو زيارة فروع المصارف، كما يسهم الوكلاء المعتمدون في توسيع التغطية الجغرافية من خلال اتاحة الوصول للخدمات المالية في المناطق التي تفتقر للفروع المصرفية و تقليل الفجوة بين الريف والمدينة في النفاذ للخدمات المالية والتشجيع على استخدام الخدمات المالية الرقمية وتخفيض التكاليف المرتبطة بها (Mhlanga, 2022: 65-77).

**3- الأجهزة الرقمية:** تعتبر الأجهزة الرقمية مثل الهواتف الذكية والبطاقات الإلكترونية من اهم أركان الشمول المالي الرقمي وحجر الزاوية الذي يجعل الشمول المالي الرقمي ممكناً على نطاق واسع كونها تعمل كبوابات مادية ورقمية تمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية وإدارتها خاصةً أولئك الذين كانوا مستبعدين سابقًا من النظام المالي التقليدي، إذ يمكن لتطبيقات الهاتف المحمول ان تساعد الفقراء في المناطق النائية والمستبعدين من إمكانية الوصول إلى حد كبير من التمويل المالي وإلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية بطريقة سهلة وسريعة : (Malik, 2024 .122-130)




**الشكل (1) اركان الشمول المالي الرقمي**
**المصدر: من عمل الباحثين**

**ثالثاً : فوائد الشمول المالي الرقمي** : هنالك العديد من الفوائد التي يوفرها الشمول المالي الرقمي وخاصة للفئات المهمشة ماليا والمناطق النائية ومن اهمها:

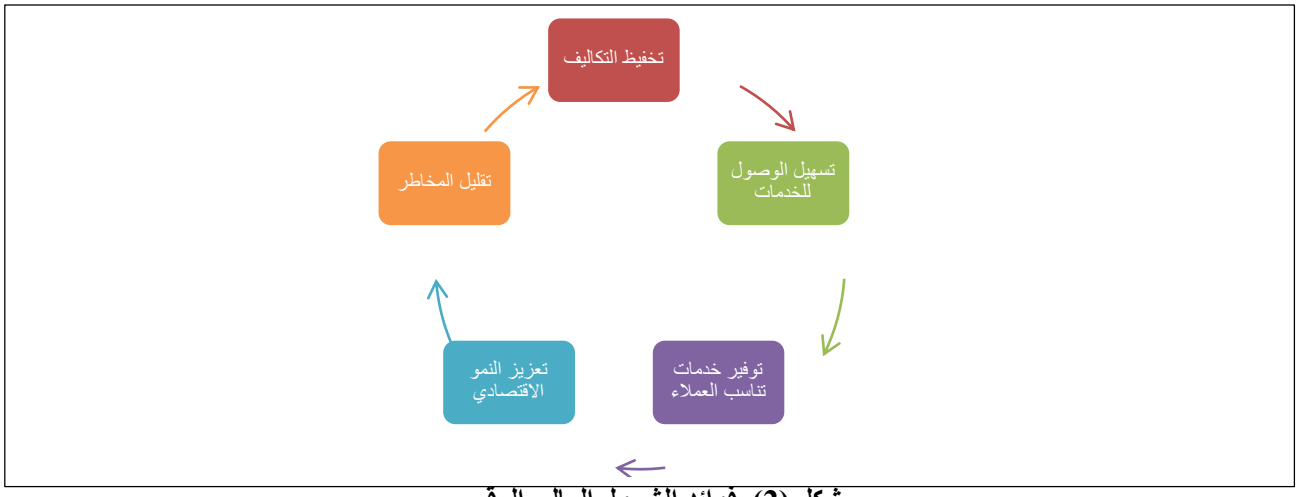
1- **الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية**: يسهل الشمول المالي الرقمي الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية خاصة في المناطق النائية مما يسهم في كسر الحواجز الجغرافية التي تمنع فتح فروع بنكية تقليدية مثل المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان وغيرها، ويزداد التحول إلى تلك الخدمات بمرور الوقت مع زيادة معرفة العملاء بالمنصات الرقمية للمعاملات وثقتهم بها، وكما قد تسهم المدفوعات الحكومية للأفراد مثل التحويلات النقدية المشروطة من إنشاء حسابات رقمية ذات قيمة مخزنة في دخول الفئات المستبعدة ماليا إلى النظام المالي (الذبحاوي، شاكر، 2024: 38 ).

2- **تخفيض تكاليف المعاملات** : يسهم الشمول الرقمي بشكل كبير في تخفيض تكاليف المعاملات المالية من خلال توفير بدائل أقل تكلفة للنقد والخدمات المصرفية التقليدية مما يقلل الحاجة للوسطاء ويسهل المعاملات خاصة عبر الحدود، وكما تسهم المدفوعات الرقمية مثل العملات الرقمية للبنك المركزي وتطبيقات الهاتف المحمول في خفض التكاليف التشغيلية للمصارف وتحسين كفاءة النظام المالي. حلول ميسورة التكلفة وأسهل من الخيارات التقليدية (Patwardhan, 2018: 57-89).

3- **توفير خدمات مالية إضافية تناسب احتياجات العملاء وظروفهم المالية** : يسهم الشمول المالي الرقمي من خلال المنصات الرقمية في توفير خدمات مالية تلبي احتياجات العملاء ولجميع شرائح المجتمع خاصة الفئات المهمشة مثل المدفوعات والادخار والائتمان والتأمين ، من خلال استخدام التكنولوجيا لتبسيط الوصول الكامل وتقليل التكاليف مما يعزز الاستقرار المالي ويدعم أهداف التنمية المستدامة عبر تمكين الأفراد من إدارة أموالهم وتخطيط مستقبلهم من خلال خدمات الدفع والتحويل وتخزين القيمة المدمجة في منصة المعاملات الرقمية نفسها والبيانات التي يتم إنشاؤها داخلها(العورتي، عزاهد، 2021 : 3 ) .

4- **تقليل المخاطر**: يسهم الشمول المالي الرقمي بشكل كبير في تقليل المخاطرالمالية فهو يقلل مخاطر عدم اليقين ويعزز الاستقرار المالي من خلال توفير وصول آمن وشفاف للخدمات المالية، كما يقلل من مخاطر الفشل المالي عبر تحسين البيانات وتوقع المخاطر ويساعد الأفراد في إدارة أزماتهم المالية كما يقلل مخاطر المعاملات النقدية ويساعد المؤسسات على تجنب المخاطر مثل السرقة والجرائم المالية(الذبحاوي، شاكر، 2024: 40 ).

5- **تعزيز النمو الاقتصادي**: يساعد الشمول المالي الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للدولة عبر توفير خدمات مالية رقمية للجميع وبأسعار مناسبة مما يزيد تمكين الشركات الصغيرة والمهمشين مالياً من الحصول على الخدمات المالية والتمويل اللازم لمشاريعهم بكلف منخفضة وسهولة عالية من اي رقعة جغرافية وهو ما يزيد من الإيرادات الضريبية ويقلل الفجوات ويدعم النمو الشامل مما يسهم في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي(Diallo, Kaho, 2023:4-10 ) .




**شكل (2) فوائد الشمول المالي الرقمي**
**المصدر : من عمل الباحثين**

**رابعاً : معوقات تحقيق الشمول المالي الرقمي: هنالك العديد من معوقات الشمول المالي الرقمي اهمها**(Anakpo,and others, 2023340 :332- ).

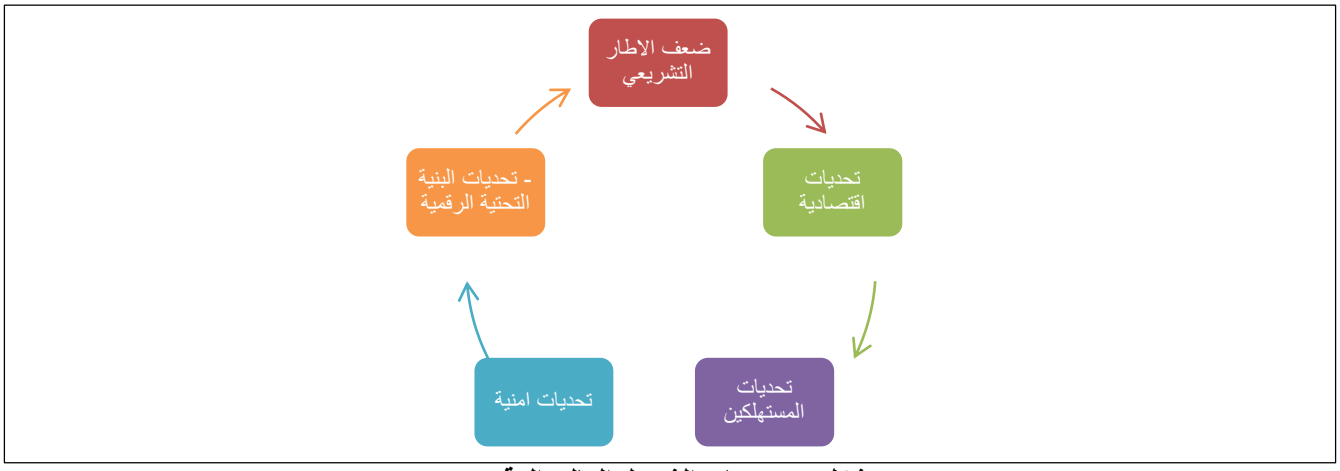
1- **تحديات البنية التحتية الرقمية**: وتتمثل في ضعف الاتصال بالإنترنت وتغطية الشبكات خاصة في المناطق الريفية وعدم تحديث الأنظمة المصرفية القديمة بأخرى حديثة .

2- **تحديات المستخدمين:** وتتمثل بجهل المستخدمين للخدمات المالية الرقمية وعدم امتلاكهم المهارات الأساسية لاستخدام الهواتف الذكية والتطبيقات بالاضافة الى مقاومة التغيير والتمسك بالأساليب التقليدية خاصة عند كبار السن أو المجتمعات الأقل تطوراً يخلق حاجزاً أمام الوصول للخدمات المالية الرقمية.

**3- ضعف الاطار التشريعي والقانوني** : إذ يتطلب تشريعات قانونية تدعم التحول المالي الرقمي وتواكب التطورات فيه بما يضمن حقوق المتعاملين ومقدمي الخدمات المالية الرقمية .

**4- تحديات اقتصادية واجتماعية** : مثل ارتفاع معدلات الفقر يحد من القدرة على الوصول للخدمات الرقمية بسبب انخفاض المستوى المعيشي، كذلك عدم عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يعيق الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ويقلل الثقة بالنظام الرقمي .

**5- تحديات امنية**: وتشمل مخاطر الأمن السيبراني مثل اختراق البيانات وسرقة الهوية وتهديدات الخصوصية، وزيادة المخاطر المعقدة من خلال التصيد الاحتيالي او بالبرامج الضارة التي تستهدف الأنظمة والمستخدمين تشكل عائق كبير يهدد ثقة المستخدمين في النظام المالي الرقمي (رحيمة، براهيم، 2025: 113-117 )




**شكل(3) تحديات الشمول المالي الرقمي**
**المصدر: من عمل الباحثين**

**المطلب الثاني : الاستبعاد المالي- المفهوم - الاسباب - الآثار**

**اولاً: مفهوم الاستبعاد المالي** : الاستبعاد المالي هو جزء من الاستبعاد الاجتماعي ويعد من من المفاهيم حديثة النشأة وقد تداول لأول مرة عام ١٩٩٣ بعد الدراسة التي قام بها ( ليشون وثريفت) للإشارة إلى الأشخاص الذين يعانون من محدودية الوصول إلى الخدمات المالية السائدة، وقد ازداد حجم الأبحاث المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الحصول على أدوات الدفع الحديثة والائتمان والتأمين وغيرها من الخدمات المصرفية، ويعرف الاستبعاد المالي على انه صعوبة وصول الافراد إلى الخدمات والمنتجات المالية السائدة في السوق أو استخدامها بما يتناسب مع احتياجاتهم ويمكنهم من عيش حياة اجتماعية طبيعية في المجتمع الذي ينتمون إليه، ويشكل الاستبعاد المالي جزء واسع من استبعاد اجتماعي تواجهه فيه بعض الفئات الافتقار إلى الخدمات الأساسية مثل الوظائف والسكن والتعليم والرعاية الصحية ( Aro and others, 2008: 10).

كما عرفت المفوضية الأوروبية الاستبعاد المالي على انه حرمان بعض افراد المجتمع من الحصول على الخدمات المالية الرسمية السائدة او عدم قدرتهم على استخدامها كباقي افراد المجتمع رغم حاجتهم لها مما يعيق اندماجهم في المنظومة المالية، وعادةً مايكون الأشخاص الذين يواجهون صعوبة في الحصول على حساب مصرفي أو ائتمان هم من العاطلين عن العمل أو ذوي الدخل المنخفض جداً، لذلك الشخص المستبعد مالياً هو عاجزاً تماماً من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أو إذا واجه صعوبة أو تردداً في الوصول إليها (Fondeville and others, 2010:3)

**ثانياً : أسباب الاستبعاد المالي: توجد أسباب عديدة للاستبعاد المالي اهمها:**

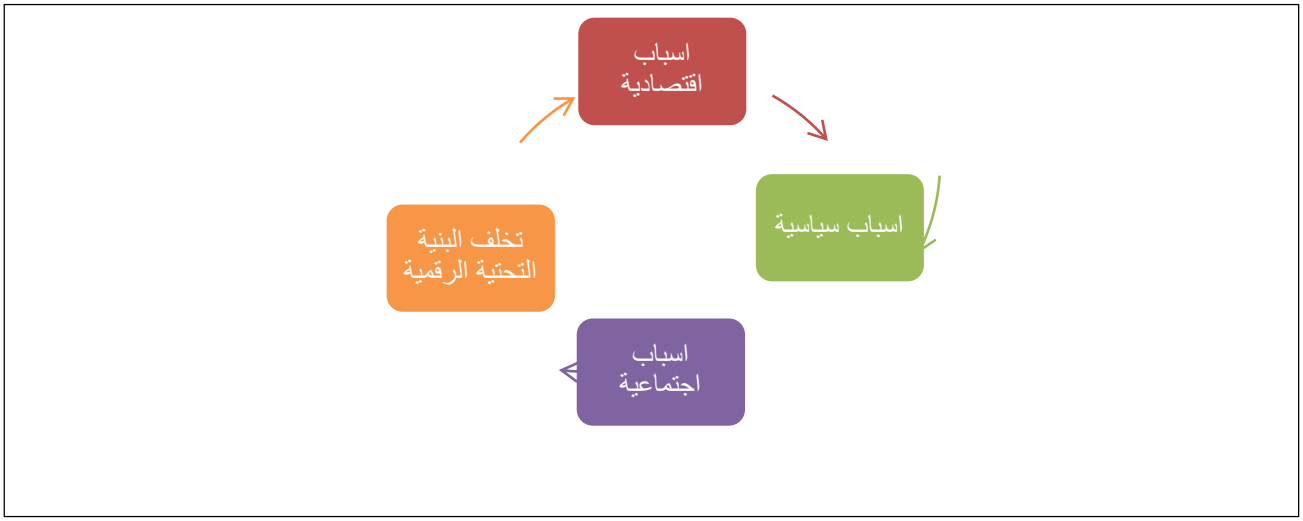
1- **أسباب اقتصادية**: قد يؤدي انخفاض مستوى دخل الافراد الى الشعور بعدم الحاجة الى امتلاك حساب مصرفي او ارتفاع في تكاليف الحصول على الخدمات المالية مثل رسوم المعاملات وأسعار الفائدة وتكاليف فتح حساب مصرفي مما يثني الأفراد والشركات الصغيرة عن استخدام تلك الخدمات ويعيق وصولهم للخدمات المالية ويجعلهم عرضة للاستغلال خاصة في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض أو في المناطق المعزولة.

2- **تخلف البنية التحتية**: فعدم توفر فروع كافية للمصارف أو اجهزة الصرف الآلي في المناطق النائية او خدمات مالية رقمية تضع تحديات كبيرة امام تقديم الخدمات مما تكون صعوبة في تصميم خدمات مالية تناسب احتياجات محدودي الدخل أو الشركات الصغيرة او صعوبة في ايصالها للمناطق النائية(عماني واخرون، 2020: 30 -35) .

3- **أسباب اجتماعية** : نقص الثقافة المالية وانخفاض المستوى التعليمي والتمييز في المعاملة والفقر لدى بعض فئات المجتمع قد ينتج عنه صعوبة في فهم المنتجات والخدمات المالية وكيفية استخدامها، كذلك العادات والأعراف الاجتماعية تؤثر على القرارات المالية خاصة على النساء والفئات المهمشة او عوامل متعلقة بالفرد نفسه كالخوف من الديون أو فقدان الخصوصية مما قد يختار بعض الأفراد استبعاد أنفسهم ماليا

مما يقود إلى تعميق الاستبعاد المالي والاجتماعي في آن واحد (Karmakar, 2019: 315).

**4- أسباب سياسية**: يسبب عدم الاستقرار السياسي والصراعات السياسية تعطيل بناء البنية التحتية ويزيد المخاطر ويؤدي إلى سياسات مالية غير مستدامة وتخصيص غير فعال للموارد مثل توجيه الأموال لمشاريع غير منتجة بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية والخدمات **الأساسية التي تعزز النمو مما يجعل طبقة واسعة من المجتمع مهمشة مالياً وبعيدة عن نطاق الخدمات.**




**شكل (4) اسباب الاستبعاد المالي**
**المصدر: من عمل الباحثين**

**رابعاً: اثار الاستبعاد المالي:**

يخلف الاستبعاد المالي اثاراً مختلفة تضر بالفرد والاقتصاد بشكل عام، فالمستوى العالي منه قد ينعكس سلباً على درجة عمق وتطور القطاع المالي وهو ما قد يحول دون تحقيق الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية(مطاير، 2022: 2015 ).

كما يؤثر الاستبعاد المالي بشكل كبير على حياة الفرد مما يُصعّب عليه الحصول على الخدمات المالية الضرورية مثل الأئتمان المصرفي وقد يُسهم عدم قدرته على الوصول إلى الخدمات المالية في تفاقم الاستبعاد الاجتماعي والفقر وعدم المساواة ذلك لأن نقص الموارد المالية يعني أن الأفراد يواجهون صعوبات في التقدم نحو حياة أكثر صحة واستدامة ورفاهية، وبدون إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجات الناس، يمكن أن يمنع ذلك الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية وبناء الأمن المالي لحماية أنفسهم في أوقات الأزمات وإدارة التدفق النقدي غير المنتظم والاستثمار في الفرص المتاحة ، وهناك أيضاً ما يُسمى بعلاوة الفقر، وهي تكاليف إضافية قد يتكبدها الأفراد عند إجراء معاملات لا يتحملها غيرهم ممن يتمتعون بإمكانية الوصول الكامل إلى الخدمات المالية وقد تشمل هذه التكاليف فواتير الخدمات والائتمان والتأمين بتكاليف مرتفعة (worldremit, 2024) .

**خامساً : دور الشمول المالي الرقمي في الحد من الاستبعاد المالي**

يمكن ان يسهم الشمول المالي الرقمي في الحد من الاستبعاد المالي من خلال التالي :

1- **توسيع نطاق الوصول**: تسمح الحلول الرقمية (مثل المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع عبر الهاتف) بالوصول إلى الفئات غير المشمولة مالياً، بما فيهم سكان المناطق النائية وأصحاب الدخل المحدود دون الحاجة إلى فروع بنكية مادية.

2- **خفض التكاليف**: إذ تسهم التكنولوجيا المالية في تقليل تكلفة تقديم الخدمات المالية مما يجعلها أكثر ملاءمة للفئات ذات الدخل المنخفض.

3- **مرونة اكبر في المعاملات**: إذ تسمح المعاملات الرقمية استمرار تقديم الخدمات المالية والحد من التعامل بالنقد في اي وقت ومكان جغرافي مما يعطي مرونة اكبر ويحافظ على استقرار الاستهلاك والاستثمار لدى الافراد والشركات .

4- **تمكين الفئات المهمشة**: إذ تستهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق (2025–2029) زيادة حيازة الحسابات المصرفية أو الإلكترونية إلى 50% بحلول 2030، مع تقليص الفجوة بين الجنسين ورفع نسبة المدفوعات الرقمية إلى 85% وهو ما يقلل من حجم الاستبعاد المالية ويساعد على الادخار الآمن والحصول على الائتمان والتأمين ويسهم بشكل مباشر في إدماج المرأة والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة في الدورة الاقتصادية من خلال محافظ الهاتف المحمول والتمويل الجماعي.

5- **دمج المستبعدين في الاقتصاد الرسمي**: إذ يساعد الشمول المالي الرقمي على دمج الفئات المهمشة في النظام المالي الرسمي وزيادة عدد الحسابات المصرفية مما يعزز النمو الاقتصادي ويسهل وصول رواد الأعمال للتمويل المالي الآمن.

## المحور الثالث : الجانب التطبيقي

### اولاً: تحليل مؤشرات الشمول المالي الرقمي في العراق للمدة (2018-2024)

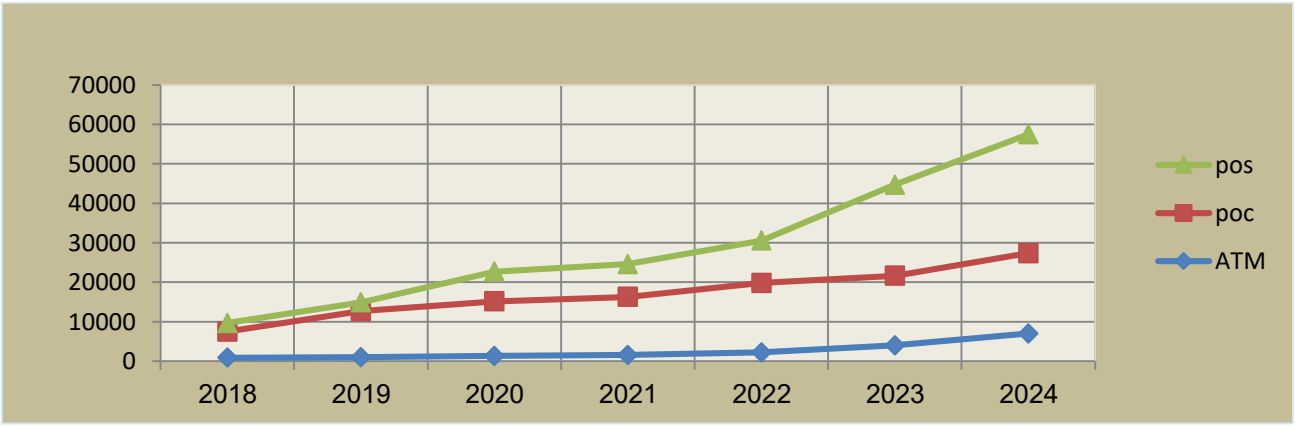
يبين جدول (1) مؤشرات الشمول المالي الرقمي في العراق خلال مدة الدراسة والتي تعكس مستوى توسعه ومدى قدرته على ايصال الخدمات المالية الرقمية للمستبعدين مالياً من دون الحاجة لمراجعة الفروع المصرفية، إذ نلاحظ ان عدد اجهزة الصراف الآلي بلغ عددها (865) جهاز في عام (2018) ثم ارتفعت الى (1014) جهاز في (2019) وبمعدل نمو سنوي بلغ (17.2% ) . واستمر عددها في الزيادة الى ان وصل الى (4,021) جهاز في عام (2023) وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (80.9 %). ونلاحظ رتفاع كبير في مستوى نمو اجهزة الصراف الآلي وهو مايعكس سعي النظام المصرفي في توسيع نطاق خدماته المصرفية وتقريبها من العملاء، وفي نهاية مدة الدراسة وصل عدد اجهزة الصراف الآلي الى (7000) جهاز بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (74.1 %)، كما نلاحظ ان عدد نقاط الدفع النقدي بلغ (6625) في عام 2018) .

ثم ارتفع الى (11677) في عام (2019) وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ(76.3 %) وتوفر نقاط الدفع النقدي تجربة دفع سريعة وسهلة وبكلف قليلة للعملاء وتقلل وقت الانتضار مما يساعد على استقطاب العملاء لإستخدامها بدل الطرق التقليدية، واستمر عددها بالارتفاع الى ان وصل الى (20,342) نقطة دفع نقدي في عام (2024) وبمعدل نمو سنوي موجب (15.5 %) مما يوضح لنا ان النمو الكبير في عدد نقاط الدفع النقدي يعني اتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها خدماتها مما يدل على توسع نطاق الشمول المالي الرقمي في العراق خلال مدة الدراسة، وبالنسبة لعدد نقاط الدفع الالكتروني(pos) فقد بلغ عددها (2200) في عام 2018 ) واخذت بالارتفاع الى ان وصل عددها (30,123) في عام (2024) وبمعدل نمو سنوي موجب (30.6 %) ويتضح لنا ان ارتفاع عدد هذه التقنيات الرقمية يسهم في توصيل الخدمات المالية الرقمية الى مناطق واسعة كانت خارج نطاق الخدمات المالية في ضوء الطرق التقليدية، بالتالي نستنتج ان المؤشرات التي جرى تناولها توضح تطور الشمول المالي الرقمي خلال مدة الدراسة ومساهمته في تقديم خدمات مالية بسرعة وكفاءة وسعر اقل وتجنب العميل المراجعات لمواقع المصارف، ويوضح شكل (5) تطور مؤشرات الشمول المالي الرقمي في العراق للمدة (2018-2024)

**جدول (1) تطور مؤشرات الشمول المالي الرقمي في العراق للمدة (2018-2024)**

| السنة | عدد اجهزة الصراف الآلي ATM (1) | معدل النمو السنوي (2) % | عدد نقاط الدفع النقدي (poc) (3) | معدل النمو السنوي(%) (4) | عدد نقاط الدفع الالكتروني (pos) (5) | معدل النمو السنوي (6) % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | 865 | ..... | 6625 | ..... | 2200 | ..... |
| 2019 | 1014 | 17.2 | 11677 | 76.3 | 2226 | 1.2 |
| 2020 | 1340 | 32.1 | 13796 | 18.1 | 7540 | 238.7 |
| 2021 | 1566 | 16.9 | 14704 | 6.6 | 8329 | 10.5 |
| 2022 | 2,223 | 42.0 | 17,610 | 19.8 | 10,718 | 28.7 |
| 2023 | 4,021 | 80.9 | 17,610 | 0.0 | 23,066 | 115.2 |
| 2024 | 7000 | 74.1 | 20,342 | 15.5 | 30,123 | 30.6 |

**المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للسنوات(2018- 2024).**




**شكل (5) تطور مؤشرات الشمول المالي الرقمي في العراق للمدة (2018-2024)**
**الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (1)**

**ثانياً : تحليل مؤشرات الاستبعاد المالي في العراق للمدة (2018-2024)**

يوضح جدول (2) التالي مؤشرات الاستبعاد المالي، وان قيمة هذه المؤشرات ترتبط بعلاقة عكسية مع الاستبعاد المالي، اي ان ارتفاع قيمها يؤدي الى انخفاض حجم الاستبعاد المالي، وحيث نلاحظ ان عدد المحافظ الالكترونية بلغ (27190) في عام (2018) ، ثم ارتفع عددها الى (403797) في عام (2019) وبمعدل نمو كبير بلغ (1385.1 %) وهو ما يوضح اقبال عدد كبير من افراد المجتمع على استخدام والسائل المالية الرقمية مما يعزز اندماجهم في دورة الخدمات المالية الرسمية وتمتعهم بتلك الخدمات بعد ان كانو محرومين منها. واستمر عدد المحافظ الالكترونية بالارتفاع الى ان وصل الى (6,86,544) في عام (2024) وبمعدل نمو موجب بلغ (37.8 %)،

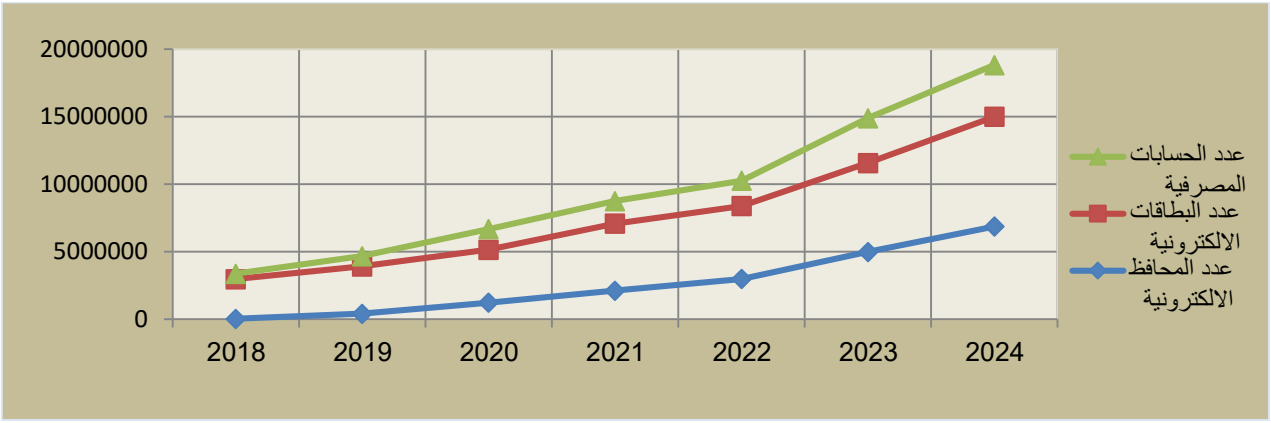
كما بلغ عدد البطاقات الالكترونية (2936677) في عام (2018) واستمر عددها بالارتفاع بشكل تدريجي الى ان وصلت الى (8120646) في عام (2024) وبمعدل نمو سنوي موجب (23.3 %) ، وهذا الارتفاع ايضاً يوضح اندماج عدد اكبر من السكان في المنظومة المالية الذي يقلل من الاستبعاد المالي.كما يوضح جدول (2) العمود (5)عدد الحسابات المصرفية ، إذ نلاحظ ان عددها كان (407669) حساب في عام (2018) ورتفع الى (759880) حساب في عام (2019) وبمعدل نمو موجب (86.4 %) وهذا الارتفاع في عدد الحسابات المصرفية يعكس التوسع في الخدمات المالية للنظام المصرفي الى نطاق اوسع مما اسهم في شمول فئات اكبر من المجتمع بتلك الخدمات سواء افراد او شركات وهو ما يعني تقلص حجم الاستبعاد المالي، واستمر عدد الحسابات المصرفية بالارتفاع الى ان وصل الى (3825671) في عام (2024) وبمعدل نمو سنوي (15.2 %).

**جدول (2) تطور مؤشرات الاستبعاد المالي في العراق للمدة (2018-2023)**

| السنة | عدد المحافظ الالكترونية (1) | معدل النمو السنوي (2) | عدد البطاقات الالكترونية (3) | معدل النمو السنوي (4) | عدد الحسابات المصرفية (5) | معدل النمو السنوي (6) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2018** | 27190 | ..... | 2936677 | ..... | 407669 | ..... |
| **2019** | 403797 | 1385.1 | 3502242 | 19.3 | 759880 | 86.4 |
| **2020** | 1226235 | 203.7 | 3916469 | 11.8 | 1531744 | 101.6 |
| **2021** | 2107265 | 71.8 | 4968765 | 26.9 | 1674164 | 9.3 |
| **2022** | 2,970,390 | 41.0 | 5400924 | 8.7 | 1873972 | 11.9 |
| **2023** | 4,980,427 | 67.7 | 6584743 | 21.9 | 3322333 | 209.4 |
| **2024** | 6,86,544 | 37.8 | 8120646 | 23.3 | 3825671 | 15.2 |

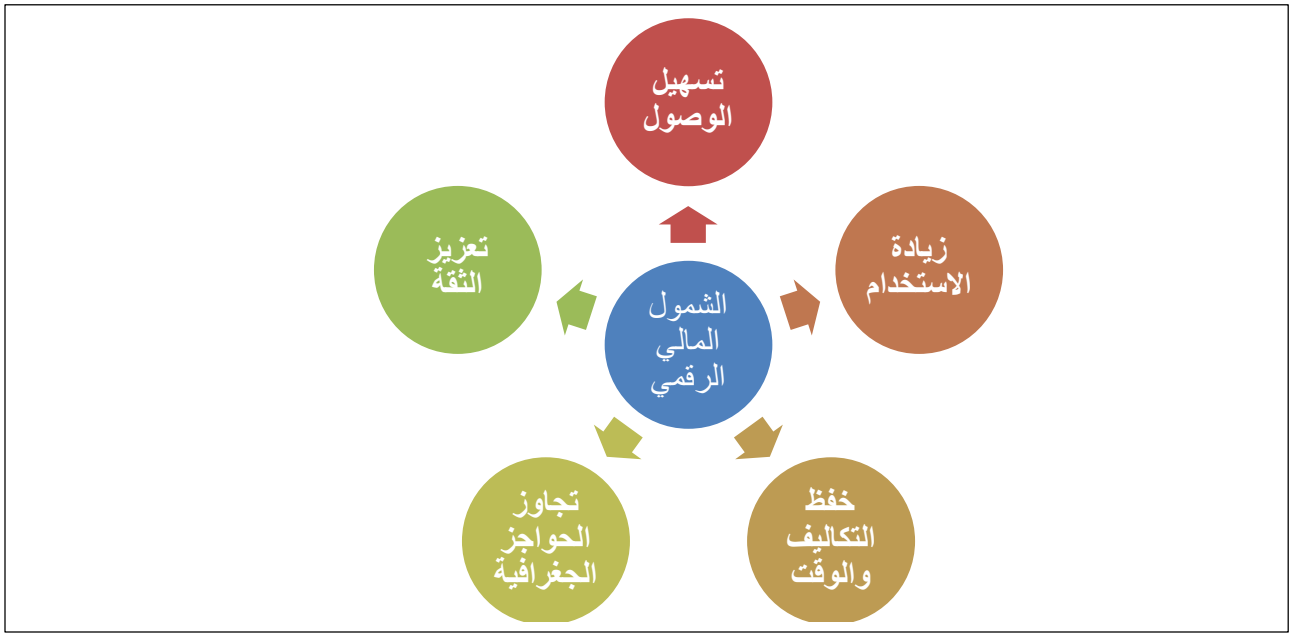
**المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للسنوات(2018- 2024.)**

ويلاحظ ان عدد الحسابات المصرفية استمر بالارتفاع طول مدة الدراسة الامر الذي يدل على كفاءة وسائل الشمول المالي الرقمي في تسهيل اجراءات فتح الحسابات المصرفية وإدارتها دون مراجعة فروع المصارف ومن اي رقعة جغرافية، بالتالي التسهيل على الافراد المستبعدين من الاندماج في النظام المالي والاستفادة من الخدمات والمزايا التي يقدمها، ويوضح شكل (2) تطور مؤشرات الاستبعاد المالي خلال المدة (2018-2024)




**الشكل(6) تطور مؤشرات الاستبعاد المالي خلال المدة (2018-2024).**
**المصدر: من عمل الباحثين**

**ثالثاً: العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي:**
تعتبر العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي علاقة عكسية إذ ان الشمول المالي الرقمي أداة رئيسية واستراتيجية وفعالة للحد من الاستبعاد المالي، إذ يسهم الشمول المالي الرقمي في حل هذه المشكلة من خلال خفض التكاليف كون ان الوسائل الرقمية مثل الهواتف المحمولة، الإنترنت توفر خدمات منخفضة التكاليف للعملاء والمهمشين ومستدامة للمؤسسات المالية، مما يجعل الخدمات متاحة للفقراء. كما تجاوزها العوائق الجغرافية يسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية دون الحاجة لزيارة الفروع التقليدية مما يدمج المناطق النائية ، اضف لذلك سهولة الوصول ، اذ ان حسابات الشمول المالي الرقمي تكون غالباً أقل تعقيداً وأقل تكلفة من الحسابات التقليدية مما يسهل على المستبعدين سهولة استخدامها ، كما ان الشمول المالي الرقمي لا يلغي الخدمات التقليدية بل يكملها كون الرقمنة تسرع كفاءة وسرعة الوصول للخدمات المالية حيث التكنولوجيا المالية تعد ركيزة أساسية لدمج الفئات غير المخدومة ماليا مما يغير بنية النظام المالي ليكون أكثر احتواء لتلك الفئات . بالتالي من خلال الجدولين (1) ، (2) نرى ان اتساع نطاق الشمول المالي الرقمي في العراق خلال مدة الدراسة الذي بينته مؤشراته في الجدول (1) اسهم بشكل كبير في تقليص حجم الاستبعاد المالي من خلال ضم عدد اكبر من المجتمع الى داخل النظام المالي الرسمي وتمكينهم من التعامل معه من خلال ارتفاع عدد الحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية والبطاقات الالكترونية، اذ ان ارتفاع عددها يمثل ارتفاع في اعداد المتعاملين مع النظام المالي والذي يعني في نفس الوقت تراجع في عدد المستبعدين مالياً، وتراجع حجم الاستبعاد المالي يسهم بشكل فعّال في تحسين الاوضاع المالية والمعيشية لأفراد المجتمع ويقلل من الحرمان ويحفزهم على التوسع بشكل اكبير في الحصول على الخمات المالية المتاحة.




**شكل (7) العلاقة بين الشمول والاستبعاد المالي**
**المصدر:الشكل من عمل الباحثين**

**رابعاً: حساب معامل الارتباط (Pearson Correlation Coefficient وتقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) بين متغيرات الدراسة :**
**1. حساب مؤشري الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي:**
مؤشر الشمول المالي الكلي X ( المستقل ) = مجموعة المحافظ الالكترونية + البطاقات الالكترونية + الحسابات المصرفية للسكان فوق عمر 15 سنة ، بما ان العلاقة بين الشمول المالي والاستبعاد المالي علاقة عكسية ومجموعهما يساوي واحد سيتم ايجاد حجم الاستبعاد المالي الكلي (y) المتغير التابع من خلال (1- نسبة الشمول المالي الرقمي) .

**جدول (3) مؤشر الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي**

| السنة | عدد السكان + 15 | عدد المحافظ لالكترونية | نسبة عدد المحافظ لالكترونية للسكان15+ % | عدد البطاقات الالكترونية | نسبة عدد البطاقات لالكترونية للسكان15+ % | عدد الحسابات المصرفية | نسبة عدد الحسابات المصرفية للسكان 15+ % | (X) نسبة الشمول المالي الرقمي الكلي% | (y) نسبة الاستبعاد المالي % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.85 | 0.15 | 1.76274 | 407669 | 12.69804 | 2936677 | 0.117568 | 27190 | 23127004 | 2018 |
| 0.80 | 0.20 | 3.19312 | 759880 | 14.7169 | 3502242 | 1.69681 | 403797 | 23797416 | 2019 |
| 0.73 | 0.27 | 6.254909 | 1531744 | 15.99298 | 3916469 | 5.007357 | 1226235 | 24488669 | 2020 |
| 0.65 | 0.35 | 6.637953 | 1674164 | 19.70083 | 4968765 | 8.35517 | 2107265 | 25221090 | 2021 |
| 0.61 | 0.39 | 7.20526 | 1873972 | 20.76609 | 5400924 | 11.42089 | 2970390 | 26008388 | 2022 |
| 0.45 | 0.55 | 12.38548 | 3322333 | 24.54757 | 6584743 | 18.56676 | 4980427 | 26824423 | 2023 |
| 0.54 | 0.46 | 13.84749 | 3825671 | 29.39369 | 8120646 | 2.485032 | 686544 | 27627172 | 2024 |

**المصدر الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1) وبيانات البنك الدولي**

**https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.1564.TO?end=2025&locations=IQ&most_recent_year_desc=true&start=2025&view=bar&year=2025**

**2- اختبار جذر الوحدة (UNIT ROOT TEST ) :** من اجل الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة قبل اجراء الاختبارات يجب التأكد من استقرارية البيانات للمتغيرات الداخلة في الاختبار وكما موضح في جدول (4)

**جدول (4) اختبار الاستقرارية(ADF)**

| UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)<br>Null Hypothesis: the variable has a unit root | | | |
|---|---|---|---|
| | **At Level** | | |
| | | **X** | **Y** |
| **With Constant** | **t-Statistic** | **1.4964** | **1.4964** |
| | ***Prob.*** | ***0.9926*** | ***0.9926*** |
| | | **n0** | **n0** |
| **With Constant & Trend** | **t-Statistic** | **-7.3893** | **-7.3893** |
| | ***Prob.*** | ***0.0080*** | ***0.0080*** |
| | | *** | *** |
| **Without Constant & Trend** | **t-Statistic** | **2.4753** | **-3.7263** |
| | ***Prob.*** | ***0.9827*** | ***0.0045*** |
| | | **n0** | *** |
| | **At First Difference** | | |
| | | **d(X)** | **d(Y)** |
| **With Constant** | **t-Statistic** | **-7.8184** | **-7.8184** |
| | ***Prob.*** | ***0.0024*** | ***0.0024*** |
| | | *** | *** |
| **With Constant & Trend** | **t-Statistic** | **-8.4402** | **-8.4402** |
| | ***Prob.*** | ***0.0093*** | ***0.0093*** |
| | | *** | *** |
| **Without Constant & Trend** | **t-Statistic** | **-1.6471** | **-1.6471** |
| | ***Prob.*** | ***0.0925*** | ***0.0925*** |
| | | * | * |

**المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10**

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار( ADF ) في الجدول اعلاه ان متغيري الدراسة X الشمول المالي و Y الاستبعاد المالي غير مستقرين عند المستوى في حالة وجود الثابت فقط، ولكنهما مستقرين عند المستوى عند افتراض وجود ثابت واتجاه زمني معا عند مستوى معنوية 1%، ولغرض التأكد من درجة التكامل تم اعادة الاختبار للمتغيرات

بعد اخذ الفرق الاول، حيث اظهرت النتائج استقرار كلا المتغيرين عند الفرق الاول عند مستوى معنوية 1%، وبذلك اصبح المتغيرين متكاملين من الدرجة I(1) عند مستوى معنوية 1% سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام وبالتالي نقبل فرضية العدم (**H0**) ونقبل الفرضية البديلة (H1)

**3- ايجاد معامل الارتباط ( Pearson Correlation Coefficient)**: بعد التأكد من استقرارية البيانات نجد معامل الارتباط (بيرسون)وهو مقياس إحصائي يحدد قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين أو أكثر، وتتراوح قيمته بين -1 و +1، وقيمة معامل الارتباط القيمة( +1) تدل على وجود علاقة طردية (موجبة) تامة اي أن زيادة أحد المتغيرين تؤدي حتماً إلى زيادة المتغير الآخر بنفس النسبة، والقيمة( -1) تدل على وجود علاقة عكسية (سالبة) تامة، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين تؤدي إلى نقصان المتغير الآخر،والقيمة( 0) توضح انعدام وجود أي علاقة خطية بين المتغيرين ويوضح جدول(5) نتائج معامل الارتباط (**Pearson**)

**جدول (5) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون**

| | Y | X |
|---|---|---|
| Y | 1 | -1 |
| X | -1 | 1 |

**المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10**

تشير نتائج جدول (5) اعلاه الى وجود علاقة ارتباط عكسية تامة وقوية بين الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-1) وهذا يعني ان اي زيادة الشمول المالي الرقمي بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض الاستبعاد المالي بنسبة 1% .

**2- تقدير الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):** تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي من خلال المعادلة التالية (Y= 1-1X)، حيث (X) هو المتغير المستقل و (Y) هو المتغير التابع والجدول (6) التالي يبين نتيجة التقدير.

**جدول (6) نتائج تقديرالانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS)**

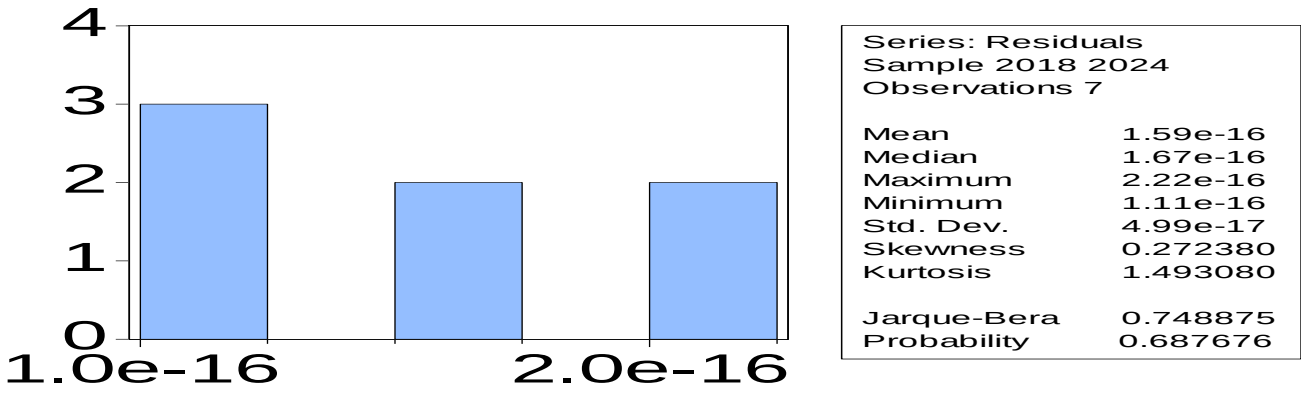
| Dependent Variable: Y<br>Method: Least Squares | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Included observations: 7 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 1.000000 | 2.00E-16 | 4.99E+15 | 0.0000 |
| X | -1.000000 | 5.51E-16 | -1.82E+15 | 0.0000 |
| R-squared | 1.000000 | Mean dependent var | | 0.661782 |
| Adjusted R-squared | 1.000000 | S.D. dependent var | | 0.144853 |
| S.E. of regression | 1.95E-16 | Sum squared resid | | 1.91E-31 |
| F-statistic | 3.29E+30 | Durbin-Watson stat | | 1.6032258 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

**المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10**

يتضح من الجدول اعلاه ان معامل انحدار المتغير المستقل X بلغ (1.000- ) وهو سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على وجود علاقة عكسية قوية بين الشمول والاستبعاد المالي، اذ ان زيادة الشمول المالي بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض الاستبعاد المالي بنسبة 1%، كما بلغت قيمة $R^2$ = 1.00 ، مما يعني ان 100% من التغيرات في الاستبعاد المالي يتم تفسيرها من خلال التغيرات في متغير الشمول المالي الرقمي ، وتعود هذه القيمة المرتفعة الى العلاقة التكاملية بين المتغيرين وتعود هذه القيمة العالية الى ان المتغيرين مكملين لبعضهما رياضيا إذ ان( Y = 1 – X) ، وبلغت قيمة (F-statistic) 3.29 وهي معنوية عند مستوى 1% حسب قيمة (**Prob**) مما يدل على معنوية النموذج ككل، كذلك قيمة الارتباط الذاتي، بلغت قيمة Durbin-Watson = 1.60 وهي قريبة من 2 مما يشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج.

3- الاختبارات التشخيصية: للتأكد من كفاءة النموذج المقدر تم اجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية وكانت النتائج كالاتي:

**3-1اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**




**شكل (8) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera**
**المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10**

يوضح الشكل اعلاه ان قيمة الاختبار بلغت (0.748875) و قيمة الاحتمالية بلغت 0.687 وهي اكبر من مستوى معنوية 0.05 مما يشير الى ان بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي .

**3-2 : اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey ( LM Test)**

**جدول (7)اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 369.2282 | Prob. F(1,4) | 0.1306 |
| Obs*R-squared | 6.924979 | Prob. Chi-Square(1) | 0.3085 |

**المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10**

يشير الجدول اعلاه الى ان بلغت قيمة احتمالية F-statistic بلغت (0.1306) ، وقيمة احتمالية 0.3085 (R-squared) غير معنويان وهما اكبر من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج المقدر وعليه نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرضية البديلة (H1)

**3-3 : اختبار عدم تجانس التباين ( Heteroskedasticity Test: Harvey):**

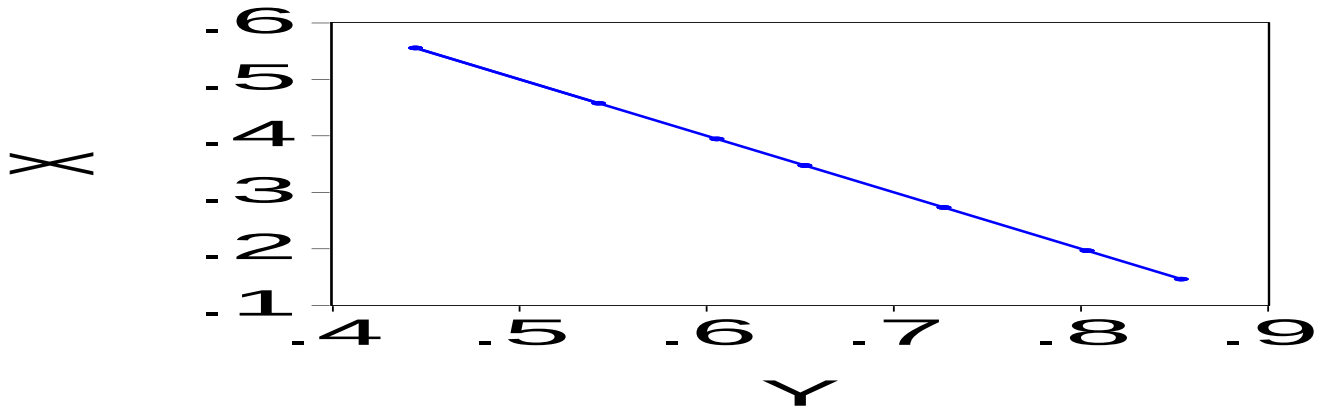
**جدول 8 نتائج اختبار (Harvey) لمشكلة عدم تجانس التباين**

| Heteroskedasticity Test: Harvey | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 30.93082 | Prob. F(1,5) | 0.2126 |
| Obs*R-squared | 6.025906 | Prob. Chi-Square(1) | 0.4141 |
| Scaled explained SS | 0.418681 | Prob. Chi-Square(1) | 0.5176 |

**المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج** Eviews 10

يوضح الجدول اعلاه من خلال اختبار ( Harvey) عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) كون ان قيمة احتمالة F-statistic البالغة (0.2126) وقيمة احتمالية Obs_R-squared البالغة (0.4141) غير معنويان عند مستوى معنوية 0.05 مما يدل على ثبات تباين بواقي النموذج وعليه نقبل فرضية العدم (H0) التي تشير الى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ونرفض الفرضية البديلة (H1).

**4-3 : رسم العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي:** يوضح شكل (9) التالي العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والاستبعاد المالي بيانياً وفق النتائج الاحصائية التي تم التوصل اليها عند تقدير الانحدار .




**شكل (9): العلاقة بين الشمول المالي والاستبعاد المالي**
**المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10**

يتضح من الشكل اعلاه وجود علاقة عكسية تامة بين متغيري الدراسة ويمثل المحور العمودي متغير الشمول المالي الرقمي(X) والمحور الافقي مؤشر الاستبعاد المالي (Y)، ونرى ان كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في مؤشر الشمول المالي الرقمي يقابلها انخفاض بمقدار وحدة واحدة في مؤشر الاستبعاد المالي، وهذا الشكل يؤكد النتائج الاحصائية التي اشارت الى قيمة $R^2$ بلغت (100%) ومعامل الانحدار -1، وهو ما يثبت ان العلاقة $Y = 1 - X$ صحيحة

## الاستنتاجات والتوصيات

**أولا: الاستنتاجات:**

1- اثبتت الدراسة صحة الفرضية التي مفادها (ان الشمول المالي الرقمي يسهم بشكل كبير في الحد من الاستبعاد المالي من خلال تقريب الخدمات المالية من المستبعدين في المناطق النائية ودمجهم في المنظومة المالية الرسمية)

2- تشير النتائج الاحصائية الى وجود علاقة عكسية معنوية بين الشمول المالي والاستبعاد المالي.

3- يوفر الشمول المالي الرقمي خدمات مالية بصورة رقمية مناسبة لإحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة وخاصة في المناطق النائية والريفية .

4- الاستبعاد المالي نوع او جزء من الاستبعاد الاجتماعي ويتمثل بعدم قدرة الافراد من الوصول الى الخدمات المالية لاسباب مختلفة مما يزيد من استبعادهم الاجتماعي .

5- اسهم الشمول المالي الرقمي في العراق خلال مدة الدراسة في توصيل خدمات مالية رقمية للعديد من فئات المجتمع مما اسهم في دمجهم بالمنظومة المالية الرسمية بالتالي تقليص حجم الاستبعاد المالي.

**ثانيا: التوصيات:**

1- وضع خطة ستراتيجية لفترة زمنية محددة تطبق على شكل مراحل تستهدف تحقيق مستوى عالٍ من الشمول المالي الرقمي في المناطق النائية، وتوفير الموارد المالية الكافية له مدعوم باطار قانوني مناسب.

2- تقديم الدعم الكافي لشركات التكنلوجيا المالية لتمكينها من تقديم خدمات مالية بكلف منخفضة للمستخدمين لغرض تشجيعهم على استخدامها وتحقيق اندماجهم المالي.

3- تعزيز الامن السيراني لتعزيز ثقة المستخدمين من الفئات المستبعدة بالخمات المالية الرقمية مما يدعم اقبالهم على استخدامها وعدم التخوف منها .

4- تقديم خدمات مالية تناسب احتياجات الفقراء والفئات المستبعدة مالياً في ضوء دراسة احتياجاتهم وتخطيط الخدمات على اساسها، لتسهيل وصولهم اليها وتمكينهم من الاستفادة منها.

## توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

## تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

## موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

## شكر وتقدير:

لا احد .

## References:

1. Al-Awrati, Zakaria, & Azahid, Al-Haj. (2021). Financial inclusion and banking services via mobile phone and informal finance. International Journal of Social Economics ,p 3.
2. Al-Dhabhawi, Hasan Karim, & Shakir, Amal Husayn. (2024). The role of banking information technology in enhancing access to banking services.

Kufa Studies Journal, Volume 75, Issue 4, 2024, p. 38.

3. Amani, Lamia, et al. (2020). Financial inclusion strategy: A new vision for poverty reduction. Journal of Algerian Enterprise Performance (ABPR), Volume 9, Issue (2),pp 30–35.
4. Anakpo, G., et al. (2023). The policies, practices, and challenges of digital financial inclusion for sustainable development: The case of the developing economy, pp 332–340.
5. Aro, E., et al. (2008). Financial services provision and prevention of financial exclusion. European Commission, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities, p10.
6. Ben Aini, Rahima, & Salka, Ibrahim. (2025). Cybersecurity as a necessary requirement to enhance digital financial inclusion and financial stability. Journal of Economic and Management Research, Volume 60, Issue (62),pp 113–117.
7. Diallo, Y., & Kaho, A. (2023). Financial inclusion in Niger: Challenges and opportunities. International Monetary Fund, Volume 2023, Issue 007,pp 4–10.
8. Fondeville , N., et al. (2010). Financial exclusion in the EU. European Commission ,p 3.
9. Karmakar, S. (2019). Financial inclusion: Reasons for financial exclusion and reengineering of strategies to address such issues in North East India. Journal of Humanities & Social Science, Volume 7, Issue (4), p 315.
10. Malik, F. A., & Sikarwar, T. S. (2025). The economics of financial inclusion, Published October 15, 2024 by Routledge , New york, pp122-130.
11. Matayir, Samia. (2022). Determinants of financial exclusion in the Maghreb region using the second generation of cointegration and PMG-Panel ARDL methodology. Knowledge Assemblies Journal, Volume 8, Issue (1),p 15.
12. Mhlanga, D. (2022). Digital financial inclusion: Revisiting poverty theories in the context of the fourth industrial revolution. Palgrave Studies in Impact Finance, pp 65-77.
13. Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Journal of Financial Economic Policy, Volume 18, Issue (4),pp 329–340.
14. Patwardhan, A. (2018). Financial inclusion in the digital age: Cryptocurrency, FinTech, InsurTech, and regulation, pp 329-340.
15. Shibli, Wisam. (2024). Digital financial inclusion in the Arab region: Reality and requirements. Journal of the Institute of Economic Sciences, 42(24), 218.
16. WorldRemit. (n.d.). Global financial inclusion and exclusion. Retrieved from https://www.worldremit.com/en/resources/global-financial-inclusion-and-exclusion.
17. Choudhary, H. (2023). *Addressing Financial Exclusion through Financial Literacy training programs : a Systematic Literature Review*. *9*, 1–18.
18. Gloukoviezoff, G. (2023). *https://www.researchgate.net/publication/228951163_The_link_between_financial_exclusion_and_over-indebtedness*. https://www.researchgate.net/publication/228951163_The_link_between_financial_exclusion_and_over-indebtedness
19. Horská, E., Szafrańska, M., & Matysik-pejas, R. (2020). Knowledge and financial skills as the factors determining the financial exclusion process of rural dwellers in Poland. *Agricultural Economics (Zemědělská Ekonomika)*, *59*(1), 29–37. https://doi.org/10.17221/9/2012-AGRICECON
20. Kaur, S., & Arora, R. (2026). Multilevel Determinants of Financial Exclusion : Gender-Based Violence , Media Exposure , and Rural – Urban Disparities in India Multilevel Determinants of Financial Exclusion : Gender-Based Violence , Media Exposure , and Rural – Urban Disparities in. *The Journal of Development Studies*, *0*(0), 1–18. https://doi.org/10.1080/00220388.2026.2640895